تطور النظام المالي في العراق ١٩٦٣– ١٩٦٨

(Evolution of the financial system in Iraq 1963_1968)

م.د. الاء عبد الكاظم جبار

جامعة بغداد / كلية التربية للعلوم الاسلامية

مُقدَّمة

تُعد دراسة النظام المالي وتطوره في العراق للمدة ١٩٦٣– ١٩٦٨ من المواضيع المهمة نظراً لما اسهمت به من تـأثيرات فـي التطـور الاقتصـادي فيمـا بعـد، فضـلاً عـن معرفـة طبيعـة الأنظمـة السياسـية ومنظومتهـا الفكريـة والاقتصـادية فـي ادارة الاقتصـاد العراقـي ووضـع استراتيجياته ذات العلاقـة بخطـط التنميـة الاقتصـادية والتطـور الاجتماعي، وعزز من أهمية الموضوع ان تلك المرحلة شهدت نوعا من التحسن الاقتصادي مقارنة بالمرحلة التـي سـبقتها مـن حيـث مسـتوى الاداء السياسـي وزيـادة المـوارد الماليـة نتيجـة لارتفـاع العوائـد النفطيـة للعـراق، ولغرض توضيح التطور المالي في العراق في تلك المدة ومعرفة آثارها الاقتصادية والاجتماعية قسم الموضوع على مبحثين جاء المبحث الأوَّل بعنوان (النظام المالي في العراق حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣) وتكوّن من أولا: تمهيد تم فيه دراسة الأوضـاع الماليـة فـي العراق ومدى ارتباطها بالأحداث والتطورات التي رافقتها في ظل السيطرة العثمانية والبريطانية وبنحو موجز لغرض معرفة الأسس التي اعتمدت عليها السياسات المالية ومراحل تطورها. وثانياً: تطـور النظـام المـالي فـي العراق بعد قيـام ثـورة ١٤ تمـوز عـام ١٩٥٨ حتـى انقـلاب ٨ شـباط ١٩٦٣ ، أمـا المبحـث الثـاني تـم فيـه دراسـة تطـور النظـام المـالي فـي العراق انقـلاب ٨ شـباط عـام ١٩٦٣ – ١٩٦٨. وقسم على فرعين الأوَّل بعنوان (النظام السياسي وأثره في تطور النظام المالي) من حيث السياسة التي اتبعت ومحاولة اصلاح ما تعرض له العراق من سياسات اقتصادية بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، والثاني الى الخطـة الاقتصـادية الخمسية (١٩٦٥ – ١٩٦٩) والاتفاقيات التجاريـة والاقتصـادية مـع الـدول العربيـة والأجنبيـة ومدى تأثيرها على تطور النظام المالي في العراق أثر زيادة عوائده النفطية.

Abstract of the research

The study of the financial system and its development in Iraq for the period 1963-1968 is an important topic due to the effects it contributed to later on economic development, as well as knowledge of the nature of political systems and their intellectual and economic system in managing the Iraqi economy and setting its related strategies with plans for economic and social development, and the importance of the topic was reinforced by the fact that that stage witnessed some kind of economic improvement compared to the previous stage in terms of the level of political performance and the increase in financial resources as a result of the high oil revenues of Iraq, and for the purpose of clarifying the financial development in Iraq during that period and knowing its economic and social effects, the topic was divided

into two sections. The first section came under the title of (the financial system in Iraq until the coup of February 8, 1963) and it consisted of: firstly, a preface in which the financial situation in Iraq was studied and the extent of its connection with the events and developments that accompanied them under the Ottoman and British control and in a brief way for the purpose of knowing the foundations on which the financial policies depended and their stages of development. Secondly: The evolution of the financial system in Iraq after the revolution of July 14, 1958, until the coup of February 8, 1963

While the second section examined the development of the financial system in Iraq, the coup of February 8, 1963 - 1968. And it divided into two branches, the first entitled (The political system and its impact on the development of the financial system) in terms of the policy that was followed and the attempt to reform the economic policies that Iraq was subjected to after the revolution of July 14, 1958, and the second to the five-year economic plan (1965-1969) and trade and economic agreements with Arab and foreign countries and the extent of its impact on the development of the financial system in Iraq

المبحث الأوَّل

النظام المالي في العراق حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

أولاً: تمهيد

يفترض عند دراسة التطورات المالية في الدول معرفة طبيعة الاوضاع الاقتصادية وخصائصها، سيما ان تلك الاوضاع كانت انعكاس لتلك المرحلة من حيث طبيعة تلك الاوضاع ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق استقراء تاريخ العراق بالمراحل الزمنية التي حدثت به، ومع ذلك يعد العامل السياسي الذي يتمثل في طبيعة النظام السياسي وارتباطاته العامل الأكثر لتحديد تلك التطورات الأمر الذي توضحت ملامحه في العراق منذ كان ملحقاً بالامبراطورية العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى. ثم بعد سقوط تلك الامبراطورية في تلك الحرب والسيطرة البريطانية على العراق، وما تبع ذلك من متغيرات على صعيد الاقتصاد العراقي ووضعت مرتكزاته وأنظمته المالية التي لم تكن تطبيقها حافزاً للنمو الاقتصادي في البلاد الا انها الذي اشر عليها انها اثرت بنحو واضح في نمو الأنشطة الاقتصادية وفي مقدمتها تجارته الخارجية[١].

فعلى سبيل المثال ان الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في الثلاثينيات من القرن الماضي (١٩٢٩– ١٩٣٢) انعكست آثارها على مجمل الاوضاع في العراق، مما أدى الى ركود اقتصاده، غير انه بانتهاء تلك الازمة بدأت مرحلة جديدة في تاريخه الاقتصادي وسياسات مختلفة وللسنوات (١٩٣٢– ١٩٤٥)، إذْ برز الدور الواضح للنشاط الاقتصادي، وتهيئة الاوضاع والظروف المناسبة لإقامة بعض من الصناعات المضمونة الربح كمعامل الدقيق والطباعة والورق والطابوق والغزل والنسيج، التي توسعت في وقتها كأسلوب للإفادة من الكثافة العمالية Intensive Technique نتيجة لرخص الأيدي العاملة وقلة رأس المال، مما اسهم في نمو وتطور الاقتصاد العراقي، ودفع في الوقت نفسه الى ضرورة وضع الانظمة والقوانين لتنظيم ذلك ومنها

النظام المالي والسياسات التي ترتبط به، وعزز من ذلك نمو الصادرات النفطية وكثرة عوائدها المالية وقوة العمل التي وظفت بها[٢].

واتساقا مع ذلك تم وضع البعض من الأسس لإصلاح الاقتصاد العراقي واسسه المالية و التنظيمية فتم تأسيس مجلس الاعمال عام ١٩٥٠ ليقوم بالدور التخطيطي للأنشطة الاقتصادية والانظمة المتعلقة بها لتحقيق ذلك، وعليه خصص له حوالي ٧٠% وعوائد النفط لتمويل المشاريع الاستثمارية والصنعية والزراعية وغيرها، فيما أبقى على ما نسبته ٣٠% او اكثر لتمويل ميزانية الدولة الأمر الذي انعكس على تطور النظام المالي وتنظيمه فضلا عن الإجراءات التي تسهم بزيادة فعاليته في الاقتصاد العراقي [٣].

يمكن القول ان السياسة الاقتصادية وما تبعها من اجراءات تنظيمية قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مثلت البداية الاولى في وضع الأسس التنظيمية والمالية للأنشطة الاقتصادية في العراق، وما تبع ذلك من الانظمة ذات العلاقة بسياسته النقدية و المالية والاجراءات التي تسهل تنظيمها، الا ان السمة العامة لها انها من الضعف لم تكن لها القدرة على تحفيز النمو الاقتصادي وتنمية الثروة الوطنية والقومية، لشدة ارتباطها بالسياسة البريطانية وطبيعة علاقتها مع النظام الملكي، فضلا عن كونها ذات طبيعة ارتجالية وبعيدة عن الضوابط والمسؤولية، مما انعكس على النظام المالي وعدم قدرته السيطرة على الاوضاع الاقتصادية وتنظيمها وتباين قوانينه وانظمته التشريعية ذات الطابع المالي والنقدي وعدم قدرته السيطرة على الأنشطة الاقتصادية في البلاد، ولعل اختلال الميزان التجاري العراقي (الفرق الواسع بين قيمة الاستيرادات والصادرات) واستمرار تخلف الاقتصاد العراقي وتخلف الاوضاع الاجتماعية التي ارتبطت بتلك المظاهر ابرز ما أفرزته تلك المرحلة[٤].

ومما زاد الاوضاع سوءاً ان السياسات المالية[٥] افتقرت هي الأخرى الى كل ما يتعلق بشروط مستلزماتها الضرورية التي تجعل منها الوسيلة الأكثر تأثيراً لإحداث الاصلاحات المطلوبة للنظام المالي في البلاد في ضوء ما يتم تنفيذه على الصعيد العملي الأمر الذي أبقى الاوضاع على حالها وهو المظهر الأقرب والمشابهة لمعظم الدول التي عاشت تلك المرحلة وتطوراتها السياسية والاقتصادية في ظل السيطرة الأجنبية وورثت عن طريقها انظمتها وسياساتها المالية.

ثانيا: تطور النظام المالي في العراق بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣

ان الأحداث الداخلية وما رافقها من سياسات على الصعيد الخارجي في ضوء انحياز النظام الملكي الى السياسة البريطانية وتعزيز تلك الارتباطات بسيطرة البرجوازية الكبيرة والاقطاع والسياسيين الموالين للسياسة البريطانية في العراق، فضلاً عن قيام السلطة القائمة بالقضاء على كل محاولة لاجراء التغييرات، ما أدى إلى قيام القوى الوطنية في العراق بالتعاون مع الضباط العراقيين الوطنيين الى انهاء الحكم الملكي عن طريق قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، التي اعلنت عن سقوط ذلك النظام وقيام الحكم الجمهوري في العراق[٦].

باشرت حكومة الثورة بعد استقرار الاوضاع الداخلية بوضع الأسس الصحيحة لحل ما كان يمس بالاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد فتم وضع مخططاً واضحاً يضمن مصلحة العراق، الذي يفترض التخلص من السيطرة الأجنبية على الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد والتي قيدت السياسات العراقية بالكامل فتم

الإعلان عن التفاوض مع بريطانيا لغرض انسحاب العراق من جميع الاتفاقيات التي عقدها النظام الملكي التي لا تتفق مع مصالح العراق والشعب العراقي[٧]. مما اشر بداية مرحلة جديدة من مراحل النمو الاقتصادي بسبب تلك السياسات، والذي يعني بصورته الشاملة التغيير الجذري في المرتكزات الاقتصادية والمالية بهدف بناء القاعدة الاقتصادية ذات الطابع الصناعي القوي. سيما ان النظام الاقتصادي والمالي السابق في العراق افتقر الى التخطيط واطلاق الحريات للاستقلال الداخلي والخارجي نتيجة للسياسات المتبعة فيه التي كانت تعمل على وفق النظريات الاقتصادية والاستعمارية ذات الطابع الغربي[٨]، التي كانت بطبيعتها تهدف من حيث الجوهر الى تثبيت وزيادة التبعية الاقتصادية لإبقاء العراق سوقاً للبضائع الأجنبية ورساميلها المالية، ومصدراً لمواده الخام والغذائية والوقود الرخيص الثمن، وكان من نتائجها اختلال النظام المالي في العراق وسياسته المختلفة[٩]، ولما معناه، ان الرغبة لدى الخبراء الأجانب الذين كانوا يعبرون عن وجهة نظر ومصالح الاحتكارات الأجنبية والقوى الاستغلالية التي كانت تمسك بسلطة الدولة، ما دفع الى تبني تلك السياسات لغرض المحافظة على جوهر سياستها الاقتصادية والمالية في البلاد، ليتم في ضوء ذلك ابقاء السيطرة الكاملة للدول الخارجية التي تسيطر على السوق الرأسمالي العالمي والداخلي، وفي الوقت نفسه جعل العراق عاجزاً عن النهوض والقدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية[١٠].

ولتحقيق جوهر السياسة الاقتصادية الذي يشكل النظام المالي العنصر الأساس به بدأت الحكومة العراقية بإحداث التغيرات في اسسه واتجاهاته السابقة من اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمالي للبلاد، ولجعل الأمر موضوع التنفيذ الفعلي دعت الحكومة العراقية الجانب البريطاني للتفاوض حول الاجراءات المناسبة لانسحاب العراق من منطقة الاسترليني[١١]. وتحويل ارصدة الاسترليني المتراكمة وجميع ايرادات العراق المقبلة الى الذهب والعملات الأجنبية سيما ان الثورة نبهت الحكومة البريطانية الى ان الاضرار التي لحقت بالاقتصاد العراقي ارتبط بنحو او بآخر نتيجة لارتباط العراق بذلك النظام والذي حددته بريطانيا مسبقاً لتحقيق مصالحها الاقتصادية و المالية في البلاد[١٢].

خرج العراق من المنطقة الاسترلينية في ٢١ حزيران ١٩٥٩ مما مكنه ان يكون حراً في نظامه المالي وتعامله النقدي وكما أصبح حراً في استعمال ارصدته الأجنبية بالصورة التي يراها تتوافق مع متطلباته الاقتصادية والمالية وكما اتفق في وقتها ان تكون العلاقة المالية بين العراق وبريطانيا طبيعية وتبعاً لما تحدده المصالح المشتركة بين الدولتين وبذلك اصبح النظام المالي العراقي مستقلاً مما مكن تجارته واقتصاده التحرر من القيود المالية التي كانت تضعها بريطانيا، ومن تبعية ارتفاع وانخفاض الجنيه الاسترليني[١٣].

وتعزيزاً لذلك الانجاز قدم وزير المالية العراقي[١٤] مقترحاً الى مجلس الوزراء في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٩ للبدء بطبع عملة وطنية ووفقاً لما تم الاتفاق عليه من حيث شكل العملة وحجمها والوانها[١٥].

استجابت حكومة الثورة لما اقترحه وزير المالية فتم اصدار قانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ الخاص بالعملة الوطنية الدائمة، تم تحديد الدينار الوحدة القياسية لعملة الجمهورية العراقية، ويتألف من الف فلس، فضلاً عن القانون السابق للعملة العراقية ذي الرقم (٤٤) لسنة ١٩٣١ وتعديلاته. وتنفيذاً لذلك اصدرت الحكومة المرسوم الجمهوري رقم (٤٥٩) في الرابع من تموز ١٩٧٩، الذي حدد الفئات النقدية فئة عشرة دنانير وخمسة

دنـانير، ودينـار وربـع دينـار[١٦]، فضـلاً عـن شـكل الـورق وقياسـاتها وتفاصـيل الكتابـة عليهـا باللغـة العربيـة والانكليزية، كما تم اصدار المرسوم الجمهوري ذي الرقم (٤٦٠) في الخامس من تموز من السنة نفسها، حدد فيـه المسكوكات التـي سيصـدرها البنـك المركـزي العراقـي[١٧]. وكـان هدفـه مـن ذلـك جعـل النظـام المـالي وسـيلة للإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي واصدار البعض من القوانين لإصلاح النظام الضريبي والمساواة في ضريبة الدخل بما يحقق العدالة والحد من التهرب الواسع النطاق من دفع الضرائب الذي كان سائداً في النظام السياسي السابق[١٨].

ولتوثيق العملات التي صدرت بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتواريخها ندرج الجدول (١)[١٩]:

القيمة في العملة العراقية الورقية	الفئة في المسكوكات المعدنية	سنة الاصدار	الشكل او الصورة
ربع دينار	–	٨ تموز ١٩٥٨	الشعار + صورة نخيل
نصف دينار	–	١٩٥٩/١٠/٢٠	الشعار + ملوية سامراء
دينار	–	٨/تموز/ ١٩٥٩	الشعار + اسد بابل
خمس دنانير	–	٢٧/ آذار/١٩٦٠	الشعار + صورة حمورابي
عشرة دنانير	–	٢٦/آذار/١٩٦٠	الشعار + الثور المجنح
–	(١) فلس	٢٣ أيلول ١٩٦٠	شكل عشري
–	(٥) فلوس	١٤ نيسان ١٩٦٠	الحافة متعرجة
–	(١٠) فلوس	٣ شباط ١٩٦٠	الحافة متعرجة
–	(٢٥) فلساً	٩ تشرين الأوّل ١٩٦٠	الحافة مسننة
–	(٥٠) فلساً	٨ تموز ١٩٥٩	الحافة مسننة
–	(١٠٠) فلساً	٩ كانون الثاني ١٩٥٩	الحافة مسننة

أسـهمت تلك التطـورات فـي زيـادة المقدرات الماليـة للعراق، ومما عزز من ذلك قيام الحكومـة العراقيـة بإصدار قانون رقم (٨٠) في ١١ كانون الأوّل ١٩٦١ تم بموجبه سحب الاراضي الممنوحة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق التي بلغت (٣٨٥٧٠٠) كم لغرض استكمال السيادة الوطنية على ثروات العراق وبناء نهجه المستقل. وكان لذلك دور في استقلال النظام المالي للعراق لما اسهم به ذلك في وضع سياسة نقدية، ومالية مستقلة للعملة العراقية. الأمر الذي انعكس على وضع الخطط الاستثمارية لتطوير الاقتصاد العراقي نظراً لزيادة العوائد النفطية من جراء ذلك[٢٠]. سيما ان قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (١٨١) الذي صدر قبل قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ حدد بوضوح الاجراءات المالية وأوجه الصرف المطلوبة لعمل الوزارات العراقية لتنفيذ الخطط الاقتصادية الاستثمارية التي تؤثر في الاقتصاد العراقي تأثيراً مباشراً، فضلاً عن ذلك النظر في

الاقتراحات التي تتقدم بها الوزارات لمعرفة المبالغ اللازمة لتلك المشاريع[٢١]. وهذا يعني ان الحكومة العراقية وضعت في حسابها وتبعاً للتطور النظام المالي وزيادة العوائد النفطية على سياسة التوسع الإنفاقي رغبة منها في بناء الاقتصاد العراقي واعادة هيكلته من جديد، ويبدو ان الأمر قد حقق نتائج عكسية، إذْ انعكست تلك السياسة على حسابات الميزانية العراقية، فتعرضت الى العجز المستمر واقتصار الحلول على الاجراءات الوقتية، او الرجوع الى الإفادة من الأرصدة المالية للخطط الاقتصادية، وسحب الاموال من البنك المركزي العراقي أو الحسابات الأخرى لتلافي ذلك[٢٢]. مما الحق ضرراً كبيراً في الاقتصاد الوطني وتعطيل المشاريع التي ادرجت في الخطط الاستثمارية، وتم ضياع فرص الارتفاع بمعدلات النمو في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد[٢٣]. ومما اشر في ذلك الجانب ايضاً استمرار حالة العجز في الميزان التجاري العراقي والفرق بين الصادرات والاستيرادات ففي الوقت الذي بلغ (١١٦,٣) مليون دينار عام ١٩٦٠ وصل الى (١٢٥,٦) مليون دينار عام ١٩٦١ مما أثقل قيمة الصادرات النفطية في ذلك، إذْ أخذت الكثير من أموالها تحول الى سد ذلك العجز وكان من نتائج ذلك الارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية الضرورية للمواطنين الأمر الذي رافق ثبات اجورهم و تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لنسبة كبيرة من ابناء المجتمع[٢٤]. الأمر الذي لم يكن يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والرغبة في بناء النظام المالي الذي يجب ان يتوفق مع تلك المتطلبات، فالأنظمة المالية تفترض التوافق ما بين اسسها التنظيمية والمالية لتحقيق الدقة والوضوح في قراراتها وسياساتها التي يجب ان تتضمن المتابعة والرقابة والتأثير على العمليات المالية والنقدية كالنظام النقدي والقاعدة النقدية وحجم النقد (مجموع عرض النقد من كافة نواحيه او الودائع المصرفية نتيجة منح الائتمان المصرفي التجاري التي تعد ديناً بذمة البنوك التجارية). فضلاً عن كلفته وتبادله الدولي وعلاقته مع العملات الاخرى (سياسة الصرف)[٢٥] كسياسة مالية يجب ان يعمل بها، وبعكسه لا طائل من الخلل في النظام المالي واجراءاته العملية بمعنى أدق ان النظام المالي وسياساته بجميع معانيها تتمثل بوسائل معينة تستعمل لتحقيق اغراض معينة، اما مدى فعالية تلك الوسائل فالأمر لا يتعلق بوجود او تطور النظام المالي بل بما يحمله من خصائص تجعله قادراً على تحقيق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة للبلاد بأعلى نسبة وبنحو مستمر وتجنيب الدخل القومي ما يحدث من صدمات وخروقات، أو عل الأقل تقليل آثارها في وقتها والعمل على ثبات القيمة النقدية وقوتها الخارجية الدولية[٢٦]. والراجح ان الحكومة العراقية بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ركزت على هدف التطور الاقتصادي وزيادة إنفاقها ومنحته الاسبقية من دون مراعاة عملية الثبات الاقتصادي وفقاً للمتغيرات التي من الممكن حدوثها في مثل تلك المظاهر، وهو في حقيقته تعبير عما استهدفته السياسة المالية ونظامها المالي التي سعت لتغيير ذلك بسبب ما عانى منه الشعب والاقتصاد العراقي من مشكلات الى بناء اقتصاد يختلف عما سبقه من حيث النمو والتوازن ومجتمع قادر على تحقيق ما تفكر به الثورة وقيادتها الوطنية، كنتيجة لإجراء التغيير الجذري الذي لابد ان يفترض تغيير السياسة المالية والنظام المالي بالكامل ومدى اقتراب ذلك من النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، سيما انها أكدت منذ قيامها اهتمامها بشؤون الشعب وانها ثورة ضد الاقطاع وسياسة الأسياد. الأمر الذي تمخض عن ذلك الخلل إذْ يتحقق التوازن ولو بصورة تقريبية بين النفقات والواردات. كما كان يفعل النظام السياسي السابق[٢٧].

ولتوضيح تلك المظاهر نورد الجدول (٢) الذي يوضح تطور الإنفاق الحكومي ونسبته الى الدخل القومي للمدة من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ – ١٩٦٣/ مليون دينار[٢٨]

السنة	الدخل القومي	نفقات الميزانية الاعتيادية	النسبة الى الدخل القومي	نفقات الخطة الاقتصادية	مجموع الإنفاق الحكومي
١٩٥٨	٣٧٤,٠	٧٩,٢	٢١,٢	٥٢,٠	١٣١,٢
١٩٥٩	٣٩١,٦	١٠٠,٢	٢٥,٦	٤٩,٩	١٥٠,١
١٩٦٠	٤٣٧,١	١١٤,٣	٢٦,١	٤٧,٦	١١٦,٩
١٩٦١	٤٨٤,٢	١١٩,٢	٢٤,٦	٦٦,٩	١٨٦,١
١٩٦٢	٥٢٦,٥	١٢٨,٤	٢٤,٤	٥٩,٣	١٨٧,٧

نلحظ من الجدول اعلاه ان النفقات العامة للميزانية الاعتيادية بلغت اكثر من (١٠٠) مليون دينار في عام ١٩٥٩ واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى اكثر من (١٢٨) مليون دينار عام ١٩٦٢، وبلغت نسبتها (٢١,٢%) الى (٢٤,٤%) للمدة نفسها، وكما توضح ذلك في نفقات الخطة الاقتصادية من ٥٢,٠ الى ٥٩,٣ مليون دينار للمدة نفسها[٢٩]. وتوضح الأمر ايضاً في تطور مصروفات الميزانية الاعتيادية وبحسب أغراض الصرف وللمدة نفسها، وعلى سبيل المثال ارتفعت من ٣,٣٤٦ ملايين دينار سنوياً في سنة ١٩٥٨ كسنة أساس بالنسبة للخدمات الصحية الى ٥,٤٠٩ و ٦,١٧١ و ٦,٨١١ و ٧,٤٥١ مليون دينار للسنوات ١٩٥٩و ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ على التوالي ومن ١٤,٨٢٣ مليون دينار في سنة ١٩٥٨ الى ١٧,٨٣٧ و ٢٤,٤٣٨ و ٧٨٧’٢٨ و ٣٢,٢٠٥ مليون دينار على التوالي وللمدة نفسها، فضلاً عن غيرها من اوجه الصرف الاخرى التي شهدت هي الاخرى زيادات مضطردة[٣٠]، وأقل ما توصف به تلك المصروفات بأنها طفرة لغرض تحقيق مطالب الشعب بمقياس لم يشهد له تاريخ العراق المالي. ولعل ما تضمنته الميزانيات العراقية للمدة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٢ اكد ذلك، وكما موضح في الجدول (٣)[٣١].

السنة المالية	المصروفات	الايرادات	العجز
١٩٥٩	١١١,٩	٩٥,٣	١١٦,٦
١٩٦٠	١١٦,٣	١٠٢,١	١٤,٢
١٩٦١	١٢١,٤	١١٢,١	٩,٣
١٩٦٢	١٢٩,٩	١١٨,٤	١١,٥

المبحث الثاني

تطور النظام المالي في العراق انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣-١٩٦٨

أولاً: النظام السياسي وأثره في تطور النظام المالي

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة العراقية للنهوض بالأوضاع العامة والسياسات الاقتصادية بنحو خاص، الا ان طبيعة الصراعات السياسية التي بدأت تبرز على الساحة العراقية، ما أدت الى تحولها الى عامل معوق لعملية البناء والتطور، ووصل الأمر الى الرغبة في اسقاط النظام السياسي وقياداته كونها وجدت فيه عدم الرغبة الواضحة في إحداث التغيير المطلوب، فضلاً عن الطابع الفردي الذي رسم سياساته العامة الأمر الذي ادى الى قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ بقيادة حزب البعث ومساندة البعض من العسكريين المتقاعدين لاستلام السلطة[٣٢]. الذي اعقبه اعدام قادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، في مبنى الاذاعة والتلفزيون[٣٣] من دون محاكمة او استجواب قانوني، واختيار عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية[٣٤]، وتشكيل حكومة ضمت (٢١) وزيراً، فيما منحت الصلاحيات بالكامل الى المجلس الوطني الذي اتفق عليه من قبل البعثيين قبل وقوع الانقلاب[٣٥].

ابرز ما جاء في السياسة الاقتصادية والمالية لحكومة الانقلاب التركيز على تطوير الاقتصاد العراقي وتنمية انشطته كافة عن طريق عقد الاتفاقيات والعمل على وضع سياسة مالية تؤكد على التسهيلات الائتمانية كوسيلة لرفع الثقة في عمليات المبادلات المالية والتي شملت الائتمان التجاري والاستهلاكي والاستثماري فضلاً عما اطلق عليه المضاربة التجارية، وكان الهدف من ذلك تعزيز دور النظام المالي في العراق ومنحه الفرصة للنمو والتطور مع دول العالم على أساس المصالح المتبادلة من دون شروط والتزامات سياسية وايجاد الاسواق المناسبة للمنتجات العراقية.

على ان يرتبط كل ذلك بسيطرة الدولة على وضع الخطط الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية بوصفها من أهم الوسائل لخلق التراكم المالي مما يؤدي الى تعزيز النظام المالي للدولة[٣٦]. والعراق اسوة بالدول الاخرى تعد السياسة المالية والميزانية العامة التي تنبثق في ضوئها نظامها المالي من الأهمية الكبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، نظراً لما تحصل عليه من الضرائب المختلفة ومواردها الاقتصادية عن طريق اسهامها ببعض المشاريع الصناعية والاعمال ذات الطبيعة المالية كالمصارف، وعن طريق بعض الاستثمارات الاخرى في النشاط الزراعي وهذا يعني ان التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام المالي وبصيغه المختلفة وفي مقدمتها الميزانية العامة وبذلك يتحول النظام المالي الى وسيلة للبناء الاقتصادي ولرفع المستوى العام والقدرات المعيشية للشعب[٣٧].

ويبدو ان رجال السلطة وقياديي انقلاب ٨ شباط لم يستطيعوا تنفيذ ما وعدوا به على الصعيد الاقتصادي والمالي بسبب النزاعات بين القيادات البعثية وعبد السلام محمد عارف للاستحواذ على السلطة، فضلاً عن ذلك ان البعث لم يمتلك رؤية اقتصادية واضحة، والقدرة على وضع السياسات الاقتصادية المناسبة والقدرة على النهوض بالاقتصاد العراقي ونظامه المالي بحسب وصف مصدر مركزي لحزب البعث نفسه[٣٨]،

وعليه قاد عبد السلام محمد عارف انقلاباً في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ وتنصيب نفسه رئيساً للجمهورية وبالصلاحيات الكاملة التي منعت عنه في انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ ولعل ابر ما استهدفه ذلك الانقلاب الغاء صيغة القيادة الجماعية التي اعتمدها البعث في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ والتي تجسدت بالمجلس الوطني للانقلاب المذكور، مما ادى ذلك من تقليل سلطات رئيس الجمهورية (منصب صوري) مما شكل عقبة امام عبد السلام محمد عارف للقيام بسلطته المؤثرة في النظام السياسي[٣٩].

لم تكن الدولة بعيدة عن التطورات المالية التي حدثت في المدة السابقة، سيما التي حدثت في الحكومة العراقية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وعليه وجدت من الضروري الاستمرار في تلك المظاهر على ان يراعى في ذلك تلافي الاخطاء التي حدثت في توزيع وإنفاق الموارد الاقتصادية، وعليه بدأت الحكومة الجديدة بدراسة شاملة للمشاريع الرئيسية وبالتعاون مع خبراء الدوائر المنفذة لها وباشراف وزارة التخطيط، وتبعاً لذلك تم الاستمرار في المشاريع التي ادرجت ضمن الخطة التفصيلية لتنمية الاقتصاد الوطني، وتم تخمين الاستثمارات العامة لعام ١٩٦٣ بما يقارب من (٦٦) مليون دينار. ومع ذلك أشرت المبالغ التي صرفت في المنهاج عن انخفاض في نسب التنفيذ بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد آنذاك إذْ كان لتلك المظاهر اثرها في انخفاض الدخل القومي، في الوقت الذي شهدت عوائد النفط ارتفاعاً ملحوظاً إذْ وصلت في السنة نفسها الى (١١٠,١) مليون دينار عراقي[٤٠].

ومع ذلك استمرت الحكومة في سياستها الإنفاقية، واتخذت في ذلك البعض من التدابير محاولة منها لإصلاح ما حدث في موضوع انخفاض الإنفاقات للمشاريع الاقتصادية في الخطة التفصيلية وكان من ضمن تلك السياسة، المباشرة بقيام صناعة نفطية وطنية لتكون أساساً لتحقيق الموارد المالية للبلاد، فضلاً عن ذلك الضغط على المصروفات الادارية واعادة النظر في نظام الضرائب، وتوجيه البنك المركزي العراقي على التعاون مع المؤسسات المالية الاخرى لانشاء سوق مالية منتظمة لتوسيع عمليات الائتمان المصرفي للمصارف التجارية في سبيل استكمال التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج للأنشطة الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة[٤١].

استمراراً لتلك السياسات ذات الطابع المالي والاقتصادي بدأت الدولة باتخاذ خطوات وصفت بالأساليب الاشتراكية، كمحاولة منها في تنظيم الشكل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز النظام المالي في البلاد، فأصدرت في الرابع عشر من تموز ١٩٦٤، القوانين الاشتراكية وذلك بتأميم البنوك والشركات الوطنية والتجارية والمنشآت الاقتصادية والتحول الى القطاع العام، وفي الوقت الذي أدت تلك القرارات بانكماش رأس المال في المجالات الإنتاجية لمدة قصيرة، الا انها عادت الى وضعها الطبيعي محققة زيادة في الإنتاج والدخل القومي[٤٢]. كما ان تلك القرارات اسهمت نوعاً ما في تنشيط الاستثمارات والاعمال التجارية والإنتاجية، فضلاً عن زيادة اسهام العراق عام ١٩٦٥ في بعض من المؤسسات النقدية الدولية لغرض الإفادة منها لتعزيز وضع العراق المالي عند حدوث بعض الاخفاقات في وضعه المالي عند تنفيذ خططه الاقتصادية، وذلك بإمكانه الحصول على القروض لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها[٤٣].

ان قرارات التأميم لم تعكس الصورة الحقيقية للواقع الاقتصادي في العراق إذْ اتخذت بصورة ارتجالية وغير دقيقة ومحكومة بعوامل سياسية مثلها النظام السياسي نفسه، فخلفت نتائج سلبية سيئة على الاقتصاد العراقي ونظامه المالي، ففي الوقت الذي قلصت اسهام القطاع الخاص، فانها ساعدت على تهريب الاموال للمساهمين فيه الى الخارج مما ادى الى تقليص استثماراتهم في الأنشطة التجارية والاستثمارية، وأدى ذلك إلى ظهور نوع من الركود والجمود الاقتصادي في العراق اثرت على حركة النمو الاقتصادي وعزز من ذلك انها كانت استنساخ للتجربة المصرية، وما اتسمت به من سمات من دون النظر الى الواقع العراقي والسمات العامة لاقتصاده(٤٤).

ثانيا: الخطة الاقتصادية الخمسية (١٩٦٥ – ١٩٦٩) والاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية:

شهدت المدة موضوعة البحث تطورات اقتصادية مهمة كان لها الأثر الكبير على تطور النظام المالي في العراق، كان ابرزها تنفيذ الخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥– ١٩٦٩، فضلاً عن تشريع قوانين اقتصادية استهدفت تنشيط القطاع الصناعي العام والخاص والمختلط، فقد اصدرت الدولة في الأوَّل من شهر تموز ١٩٦٥ خطتها الاقتصادية الخمسية وفقاً للقانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٥، التي بلغت تخصيصاتها (٦٦٨,٥٩) مليون دينار، ولم تقتصر اهداف الخطة على ذلك فقد جاء في اسباب وضعها تحقيق ارتفاع في مستوى المعيشة زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة سنوية لا تقل عن (٨%) وجعل السمة البارزة للبناء الاقتصادي التوازن من حيث التنوع في الإنتاج وتخفيض اعتماد الاقتصاد القومي على ايرادات النفط كمصدر للعملة الأجنبية وكمصدر للدخل، الأمر الذي يتحقق عن طريق توسيع الإنتاج وزيادة اسهام القطاعات الاقتصادية الاخرى في الدخل القومي(٤٥). وهو ما عكس توجه الدولة لتطوير الاقتصاد و النظام المالي في البلاد في ضوء النمو السريع للأنشطة الاقتصادية، وفي مقدمتها النشاط الصناعي، ولكي يعوض التخلف الذي كان يعاني منه الاقتصاد العراقي في ضوء مشاركة جميع القطاعات في عملية التنمية وبضمنها القطاع الخاص عن طريق استثماراته المالية(٤٦). وهو ما يعني ان الدولة حاولت ان تتعدى في تخصيصات الخطة الاقتصادية الخمسية العوائد النفطية(٤٧). ولذلك يمكن القول ان تلك الخطة تعد محاولة مهمة من الدولة للتخطيط الشامل في العراق، كونها كانت أكثر شمولاً وتنسيقاً بين القطعات الاقتصادية في البلاد وعليه نجدها حققت نتائج واضحة على النظام المالي بنحو خاص، إذْ سجل متوسط الدخل الفردي ارتفاعاً بلغ نسبياً من (٧٥,٩) دينار عام ١٩٦٤ الى (٧٨,٨) دينار عام ١٩٦٨ وازداد الدخل القومي من (٢٩٥,٨) مليون دينار بالأسعار الجارية لعام ١٩٦٤ الى (٧٨٢,٩١) مليون دينار عام ١٩٦٨. مما مكن قطاعات الاقتصاد الوطنية الاخرى من تحقيق معدلات اداء جيد، ومنها قطاع توليد الكهرباء والبناء والتشييد والتوزيع والخدمات، باستثناء النشاط الصناعي والنقل والمواصلات التي لم تستطع تحقيق معدلات النمو التي حددت لها في الخطة ومع ذلك عدّت تلك الخطة من الخطط التي اسهمت في وضع اسس قوية لتطوير الأنشطة الاقتصادية للنظام المالي في العراق نظراً لما حققته

من زيادة عل نسبة الإنتاج القومي الاجمالي. التي بلغت (٨٧%) في الوقت الذي كان مقرراً ان يكون (٧٤%) وبحسب ما جاء في تلك الخطة. ومع ذلك ظل قطاع النفط يسهم بحوالي ثلث الإنتاج المحلي للمدة نفسها[٤٨].

ومن جانبه أشار البنك المركزي العراق في سنة ١٩٦٧ اتصفت كونها سنة غير طبيعية، وقد اثرت بنحو ملحوظ على معظم قطاعات الاقتصاد العراقي على الرغم من ان بعض المؤشرات الاقتصادية اشارت الى وجود تحسن نسبي في بعض من قطاعاته وبالنسبة للتطورات النقدية والمصرفية لم يطرأ على أدوات السياسة النقدية في هذا العام أي تغيير، إذْ حافظت معدلات سعر الفائدة، الا ان عرض النقد سجل زيادة قدرها ٩,٩ مليون قياساً بسنة ١٩٦٦، وتركزت معظم الزيادة في العملة المتداولة التي ارتفعت بمقدار (٨,٠٠) مليون دينار، كما ارتفعت الودائع الجارية بمقدار ١,٩ مليون دينار. وكان لكل من صافي الموجودات الأجنبية و الموجودات الأخرى اثر توسعي وعرض النقد، إذْ ارتفع رصيد الأوّل بمقدار ١,٩ مليون دينار قياساً بالعام الماضي ليسجل ١١٥,٣ مليون دينار والثاني بمقدار ٥,٩ مليون دينار ليسجل ٨,٦ مليون دينار. كما ازدادت الودائع الحكومية ووصلت الى ٤٧,٤ مليون دينار اما حساب رأس المال والاحتياطات فقد ازدادت هي الاخرى لتسجل ٣,٨ مليون دينار قياساً بالعام السابق ليسجل في نهايته ما مقداره ٥٨,٢ مليون دينار. وما يلفت النظر ارتفاع رصيد ودائع الجمهور وحسابات التوفير لدى المصارف التجارية ايضاً وارتفاع نسبة السيولة لدى تلك المصارف من ٤٠,٣% نهاية عام ١٩٦٦ الى ٦٠,٩% في نهاية هذه السنة. وادى ذلك الى زيادة كبيرة في مجموع الموجودات المتمثلة بمجموع الموجود النقدي والودائع في الاصلية لدى البنك المركزي[٤٩]، وقد عكست تلك المظاهر التطورات المالية التي حدثت في تلك السنة وعليه نلحظ ان ميزانية الدولة وضعت بالنحو الذي تغطي الايرادات النفقات الاعتيادية تقريباً، فبلغت التخمينات المنقحة للايرادات الاعتيادية ما مقداره (٢١٤,١) مليون دينار فيما كانت في السنة التي سبقتها (١٦٩,٦) مليون دينار، وبلغت التخمينات المنقحة للمصروفات الاعتيادية (٢١٨,٢) مليون دينار، وكانت عام ١٩٦٦ تساوي (١٨٤,١) مليون دينار، مما ادى انخفاض العجز الى (٤,١) مليون دينار فيما كان في السنة السابقة يساوي (١٤,٥) مليون دينار، كما ارتفعت الرواتب والمكافآت التقاعدية والمصروفات الادارية وغيرها، وبالنسبة للمصروفات العامة الاخرى، كانت أغلبها نفقات تحويلية، كان هدفها الأساس توسيع الثقافة والسياحة وتنمية التجارة والزراعة وتسديد رؤوس اموال المصارف والاسهام في النفقات الخيرية والاجتماعية[٥٠].

أما ميزان المدفوعات فقد سجل فائضاً قدره (١٤,٢) مليون دينار لسنة ١٩٦٨، كما حقق الحساب الجاري فائضاً قدره (٥٤,٢) مليون دينار ولو قورن مقدار الفائض لهذه السنة بفائض عام ١٩٦٧، الذي بلغ (٢٥,٣) مليون دينار، فان مقدار الارتفاع بنسبة (١١٩,٠%) وقد ارتبطت تلك الزيادة بالعوائد النفطية، إذْ بلغ صافي مقبوضات العملة الأجنبية للقطاع النفطي على شركات النفط (١٨٥,٢) مليون دينار خلال السنة موضوع البحث، كما حقق الميزان التجاري فائضاً قدره (٢١٥,٨) مليون دينار وكما ارتفعت الاستيرادات المنظورة الاستهلاكية والإنتاجية الى (١٤٤,٠) مليون دينار بسبب ارتفاع الصادرات النفطية[٥١]. وهو ما يتوافق مع ما تستهدفه السياسة الحكومية تبعاً للتطورات المالية التي حدثت في البلاد، وذلك يجعل السياسة المالية

تؤدي دوراً ايجابياً لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث التنظيم التجاري وتوزيع الدخول والثروات.

وهي سياسة في مجملها تعني التأثير في القطاعات الاقتصادية من دون استثناء، الذي يعد المدخل الأساس لتحقيق الانسجام بين سياسة الدولة المالية وسياساتها التجارية والاستثمارية وتحقيق الاهداف المطلوبة في مراحل تنفيذها بالكامل، وبعكسه فان تعثر الخطط الاقتصادية يصبح في حكم المؤكد، وعليه نجد ارتفاع مقدار النقد للمدة ١٩٦٣– ١٩٦٨ بنسب متباينة ما بين (١٣,٤%) لسنة ١٩٦٣ و(١٤,٨%) في سنة ١٩٦٨.

وكذلك ارتفع مقدار الدخل القومي من (٢٥٢,٣) الى (٧٨٢,٩) مليون دينار للمدة نفسها، وهذا يعني زيادة في الدخل القومي كانت اكبر من الزيادة المتحققة في عرض النقد مما دل الى ان الحكومة استطاعت المحافظة على السياسة التي استهدفت الاستقرار النقدي وذلك بجعل الزيادة في عرض النقد متناسبة مع الزيادة في الدخل القومي، مما انعكس اثره على ثبات الاسعار، إذْ حافظت على استقرارها باستثناء سنوات من تلك المدة بحسب وصف دراسة اكاديمية بذلك الخصوص[٥٢].

فضلاً عن ذلك اسهمت الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين العراق والدول العربية والأجنبية للمدة ١٩٦٣– ١٩٦٨ في زيادة التعامل المالي والتجاري، الأمر الذي انعكس على التطورات المالية، سيما ان تلك الاتفاقيات كان هدفها الأساس تطوير السياسة التجارية وتحسين تجارة العراق الخارجية للحصول على العملات الصعبة في ضوء زيادة صادرات العراق من البضائع والسلع المحلية لغرض استثمارها في تنمية الاقتصاد العراقي وزيادة الإنفاق على المشاريع الإنتاجية والخدمية[٥٣]. ومن ابرز الاتفاقيات على الصعيد العربي اتفاقيات الوحدة الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية، ودولة الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية التي تمت المصادقة معها في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٦٤، التي ساهمت بزيادة صادرات العراق الى تلك الاقطار، فضلاً عن دورها في تطوير الانظمة المالية لتلك الدول مع بعضها البعض الآخر إذْ أكدت تحديد اللجان ذات الطابع المالي والنقدي لتطوير الانظمة المالية بين العراق وتلك الاقطار وتنسيق الانظمة المصرفية والنقدية، مما يحقق النفع المادي لجميع الاطراف لخدمة خطط التنمية الاقتصادية وتطورها، ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد عقد العراق اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية، ومنها الاتفاقيات مع الكويت التي عقدت بعد عام ١٩٦٣، التي تضمنت موافقة الكويت على تقديم قرض للعراق قدره (٣٠) مليون دينار لتمويل نفقات الميزانية الاعتيادية وتعزيز الموجودات الأجنبية في العراق، ودفع المبلغ بالجنيه الاسترليني القابل للتحويل الخارجي، ولم تفرض على العراق فائدة عن ذلك القرض، فضلاً عن الاتفاقية الثنائية مع الجمهورية العربية المتحدة التي عقدت في ٢٦ أيار عام ١٩٦٤، والتي تم بموجبها وضع الأسس لتبادل الخبرات الاقتصادية والمالية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين[٥٤]. وغيرها من الاتفاقيات[٥٥] ذات الطابع المالي والاقتصادي.

أما الاتفاقات مع الدول الأجنبية فقد شملت الاتفاقيات التي عقدت مع الاتحاد السوفيتي السابق وفرنسا للأعوام ١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧. التي نصت على مساعدة العراق في بناء اقتصاده وتطوير مرتكزاته التنمية وتقديم التسهيلات التجارية بما يسهم في تطوير النظام الاقتصادي والمالي للعراق[٥٦]. وتوجت أبرز الاتفاقيات مع شركة ايراب الفرنسية في الثالث من شباط عام ١٩٦٨. التي تم بموجبها حصول العراق على حقوق السيطرة

على ثرواته الحالية والطبيعية، الأمر الذي حقق الوفرات المالية الكبيرة للعراق كونه تمكن لأول مرة من استثمار ثروته النفطية بنحو مباشر، بعد ان كانت الشركات النفطية الأجنبية هي المسيطرة على تلك الثروة[٥٧]، الأمر الذي ادى الى نقل العراق الى مرحلة متطورة في المجالات كافة، وفي مقدمتها تحسين وضعه المالي والاقتصادي.

الخاتمة

بيت المعلومات الواردة في البحث ما يأتي:

١- اتسم الاقتصاد العراقي منذ العهد العثماني بالضعف، ومن ثمَّ السيطرة البريطانية وصولاً الى النظام الملكي فانه اقتصاد احادي الجانب تحكمت فيه السيطرة الأجنبية والعوامل السياسية التي حاولت استمرار ابقائه في تلك الدائرة مما انعكس على الاسس الصحيحة للنظام المالي وعدم تطوره.

٢- أفصح قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عن مدى التخلف الاقتصادي والمالي الذي كان يعاني من حيث بنائه وتنوعه، الأمر الذي كشف عن مدى تأثير ذلك على النظام المالي وتطوره، سيما ان النظام السياسي كانت اولى خطوات في ذلك تحرير النظام المالي عن طريق الانسحاب من المنطقة الاسترلينية والتخلص من القيود التي فرضت من قبل بريطانيا على النظام المالي في العراق. وتبع ذلك تحرير الثروة النفطية من الشركات النفطية الأجنبية لمدى تأثير ذلك على زيادة واردات العراق المالية الأمر الذي ادى لصدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١. ومن ثمَّ انعكاس ذلك على القطاعات الاقتصادية وتقديم الخدمات للشعب في ضوء التطور المالي للعراق، وعليه اتبعت حكومة الوثرة سياسة الإنفاق الكبير من دون الانتباه الى نتائجها، مما جعل الميزانية العراقية تعاني من العجز المستمر.

٣- استمرت السياسات الاقتصادية في العراق بعد القضاء على ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الذي قاده حزب البعث، الا ان الأخير افتقر الى القدرة التحليلية الاقتصادية وضعف قياداته السياسية مما اشعل الصراعات السياسية فتم القضاء عليه من قبل رئيس النظام السياسي في الوقت الذي لم تستمر مدة حكمه سوى اشهر.

٤- بعد سيطرة عبد السلام محمد عارف على السلطة السياسية في انقلاب ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ قام بوضع سياسة اقتصادية ومالية جديدة محاولة منه على اظهار فشل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وعدم قدرتها على البناء والتطور، وكان من ابرز تلك السياسات صدور قرارات التأميم عام ١٩٦٤ فضلاً عن وضعه منهاج استثماري جديد لتأمين الإنفاق الحكومي على الاستثمارات والخطط الاقتصادية بغية تطوير النظام المالي ، الا ان تلك القرارات فشلت كونها اتخذت بدوافع سياسية مع جمهورية مصر العربية. وكانت نسخة مشابهة لها من دون مراعاة للأوضاع الاقتصادية في العراق الامر الذي جعلها توصف بالفشل ومحاولة التنصل منها.

٥- عدّت زيادة العوائد النفطية المصدر الرئيس لزيادة الواردات المالية وتطور النظام المالي، والعامل الأساس في وضع الخطة الخمسية ١٩٦٣- ١٩٦٩ التي كان هدفها رفع المستوى المعاشي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعراق.

٦- اسهمت الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي عقدها العراق مع الدول العربية والأجنبية في تطور النظام المالي لما اسهمت به من زيادة في القدرات المالية للعراق وتطور نظامه المالي والاقتصادي وزيادة النفقات الاجتماعية التي حدثت خلال مدة البحث.

الهوامش و المصادر

(١) للتفصيل عن ذلك ينظر:

S. H. Longrigg, "For Centuries of Modern Iraq" Oxford the Clarendon press, printed in Lebaran, 1968, p.29, A. Al- Lomard, Internal migration and economic Development in Iraq 1947- 1975" ph. D Thesis, University of London 1979 ,p.20.

(٢) ينظر: سعد محمود خليل الكواز، هيكل الاستيرادات واثره على نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق ١٩٥٨- ١٩٩٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٩٥، ص٤٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٨؛

F. Qubzin, "The Reconstruction of Iraq 1950- 1957", Untied states of America, New York, 1958, p.31.

(٤) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٤٩، ص١٨-١٩؛ علي حمزة عباس الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ١٩٢٦- ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الموصل، كلية الاداب، ٢٠٠٤، ص٤٣- ٤٥.

(٥) يقصد بها الطرائق التي تقوم بها الدولة في تخطيط سياستها النظرية من حيث تخطيط النفقات ووسائل تمويلها والتي تظهر في الميزانية العامة، وتقتصر على اداء الخدمات الأساسية وتأخذ بمبدأ حياد الضريبة وموازنة الميزانية من دون الاعتماد على القروض وزيادة الاصدار المالي. للتفصيل ينظر: سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، مطبعة القضاء، النجف، ١٩٧٦، ص٧.

(٦) ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨١، ص١٩، ص١٠٩.

(٧) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٣٠٣؛ محمد كاظم علي وعبد الرضا الطعان، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٨، ص٩٨.

(٨) سعد محمود خليل الكواز، المصدر السابق، ص٥٤-٥٥.

(٩) ابراهيم كبة، هذا طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص٣٣- ٣٤.

(١٠) كاظم حبيب، دراسة في اتجاهات ومشكلات التطور الاقتصادي في العراق للمدة ١٩١٧- ١٩٦٣، (مجلة الجامعة المستنصرية)، ج٢، السنة الثانية، بغداد، ١٩٧١، ص٥٩٠-٥٩١.

(١١) تم اطلاق تلك التسمية عليها رسمياً في تشرين الأوّل عام ١٩٣٩ واستعملت في التشريع البريطاني عام ١٩٤٠، وضمت المنطقة دول الامبراطورية البريطانية والبلاد الخاضعة للسيطرة البريطانية والعراق واحدة منها، والمنطقة الاسترلينية تختلف عن الكتلة الاسترلينية لكون الاخيرة تضم بلاد لا تخضع للسيطرة البريطانية مثل الدول الاسكندنافية، وفي الوقت الذي كان الجنيه الاسترليني يتمتع بحرية في بلاد الكتلة الاسترلينية الا انه ظل في المنطقة مقيداً في التحويل الى عملات البلاد غير

الاعضاء في المنطقة. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، ط٢، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦١، ص١٩-٢٠.

(١٢) ارتبط ذلك بخضوع العراق لتقلبات لنقد البريطاني وادى ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترلينية الى تضخم العملة العراقية بنحو كبير فكل تضخم في بريطانيا لابد ان يصاحبه التضخم نفسه في العراق، وما من ذلك من اثار على التنمية الاقتصادية والضرر في المصالح الاقتصادية والمالية العراقية، ولا يبتعد عن ذلك ان كتلة الاسترليني تعد وسيلة للدفاع عن الجنيه الاسترليني سيما ان بريطانيا اتخذته وسيلة للسيطرة على التجارة. سعيد عبود السامرائي، العراق والمنطقة الاسترلينية، ص ٢٢ – ٢٣.

(١٣) للتفصيل ينظر: البيان المشترك بين العراق وبريطانيا اثر المفاوضات التي جرت بين الطرفين. ينظر: الوقائع العراقية، العدد ١٨٨، ٢٣ حزيران ١٩٥٩، ص٣.

(١٤) كان وزير المالية في وقتها محمد حديد الذي تم تعيينه بمنصب وزير المالية بعد نجاح ثورة ١٤ تموز وعضواً في مجلس الاعمار وعدت اليه ايضاً وزارة الاعمار وكالة حتى ٧ شباط ١٩٥٩، ومن نشاطاته قام بتأسيس الحزب الوطني التقدمي عام ١٩٦٠، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ اعتزل العمل السياسي وسافر الى بريطانيا وتوفى هناك عام ١٩٩٠. للتفصيل عن حياته ينظر: غصون مزهر المحمدي، محمد حديد ودوره السياسي والوطني في العراق ١٩٢٦- ١٩٩٠ رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٠.

(١٥) كانت البدايات الاولى لطبع العملة العراقية عام ١٩٢٢، عندما قام وزير المالية ناجي السويدي برفع مذكرة الى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون بخصوص ذلك مستنداً في ذلك الى مجموعة من المحاذير التي ادت الى اضعاف الاقتصاد العراقي والنظام المالي على وجه الخصوص وزيادة العملة الخارجية منه، سيما ان اصدار العملة يعد من مقومات السيادة الوطنية، وبخلافه فانها وجه آخر للتبعية السياسية والمالية والاقتصادية للدولة، الا ان الدولة رفضت ذلك لارتباطها بالسياسة البريطانية وتوجهاتها المالية والاقتصادية – للتفصيل عن ناجي السويدي ينظر: سعيد شخير الهاشمي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١- ١٩٤٢، رسالة غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ١٩٩٠، ص١٠-١٥؛ أحمد غازي السامرائي، تاريخ النقود العراقية ١٩٣١- ٢٠١٠، دار الجواهري، بغداد، ص٥٣-٥٤.

(١٦) تم اصدار مراسيم العملة العراقية من قبل مجلس السيادة العراقي الذي كان بمثابة تشكيل لرئاسة الجمهورية في وقتها من حيث الصلاحيات، كما اقرته الثورة. ينظر: دليل الجمهورية العراقية لعام ١٩٦١، مطبعة التمدن، بغداد، ١٩٦١، ص١٣؛ سعيد عبود السامرائي، اقتصاديات العراق، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٦، ص٣٢.

(١٧) تأسس البنك المركزي العراقي عام ١٩٤٧ وكان اسمه في البداية المصرف الوطني العراقي ولم تكتمل تشكيلاته الا عام ١٩٤٨ ثم تغير اسمه الى البنك المركزي العراقي في عام ١٩٥٦، ليكون مسؤولاً عن رسم السياسة النقدية للبلاد واصدار العملة الوطنية. ينظر: سعيد عبود السامرائي، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، مطبعة الاداب، بغداد، ١٩٨٣، ص٤٦.

(١٨) اوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨- ١٩٦٣، نقله الى العربية: المحامي جرجيس فتح الله، دار نبز للطباعة والنشر، السويد، ١٩٨٩، ص٧٣.

(١٩) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:

وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، العملة العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٦٣، ص١٠-١٢؛ أحمد غازي السامرائي، المصدر السابق، ص١٥٤-١٥٧.

(٢٠) ارتبط صدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ بسبب تعمد الشركات النفطية الأجنبية اطالة المفاوضات وعدم رغبتها منح العراق حقوقه واصرارها على التأثير على قدراته الاقتصادية. ينظر: ابراهيم علاوي البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص٢١٠؛ عبد الله اسماعيل، مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٤– ١٩٦٨، دار السلام للنشر لسنة ١٩٨٩، ص٢٩–٣٠.

(٢١) أخذ مجلس الضوابط المركزي ووزارة النفط الذي تم تأسيسهما عام ١٩٥٩، على عاتقهما تطبيق مبدأ مركزية التخطيط و لامركزية التنفيذ في الاعمال والمشروعات الاستثمارية التنموية التي تقوم بها الوزارات الحكومية، كاظم حبيب، دراسات في التخطيط الاقتصادي، بيروت ١٩٧٤، ص٢٢٣؛ ايمان، مصطفى خلف، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٤–١٩٧٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠١٢، ص٨٥؛ وللتفصيل على قانون رقم (٨١) لسنة ١٩٥٩. ينظر: الوقائع العراقية، العدد ١٨١، ٣١ كانون الأوّل ١٩٥٩.

(٢٢) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، ص١٣٧.

(٢٣) ايمان مصطفى خلف، المصدر السابق، ص١١٧؛ سعد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، ص١٥٠.

(٢٤) صالح حسين الجبوري، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق، نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد، ١٩٩٠، ص٦٣.

(٢٥) عبد الحسن زلزلة، السياسة النقدية في العراق، منشورات (مجلة التجارة)، مطبعة الحرية، بغداد، ١٩٦٣، ص٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٤–٦.

(٢٧) يمكن الاشارة في ذلك الى كثير من الانظمة السياسية التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، فعلى سبيل المثال عندما حدثت ثورة عام ١٩٥٢ في مصر نجد ان ميزانيتها بعد عام ١٩٥٢ لم تكن كميزانيتها قبل العام المذكور، نظراً لما قامت به الثورة من تحقيق المكاسب الجديدة للشعب وكذا بعد عام ١٩٥٩ و١٩٦١ بعد الاعلان عن الاتجاهات الاشتراكية في عمل الحكومة المصرية. ينظر: سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، المصدر السابق، ص١٣٠–١٣١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص١١٣؛ مجلة الاقتصادي، العدد ٢١ ايلول ١٩٧٢، ص١٩.

(٢٩) للمزيد ينظر: وزارة المالية مديرية الاحصاء، مديرية المحاسبة، بغداد، ١٩٧٠، ص٧–٨؛ وزارة التخطيط، الدائرة الاقتصادية، تحليل نفقات الميزانية الاعتيادية للمدة ١٩٥٦–١٩٦٩، بغداد، ١٩٧٠، ص٤.

(٣٠) ينظر: وزارة المالية ميزانية الجمهورية العراقية للسنة المالية لسنة ١٩٦٠، مذكرة، بغداد، ١٩٦١، ص١؛ صباح حمد شاهين، حول استراتيجية الإنفاق الحكومي (مجلة الاقتصادي)، العدد ٢١، ايلول ١٩٧٢، ص٢٣.

(٣١) نقلاً عن: سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية، ص١٣٨.

(٣٢) بدأ التخطيط للقيام بالانقلاب من قبل حزب البعث، عندما تم تشكيل لجنة لاسقاط النظام حيث تم تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة، وقد اسهمت عوامل عديدة في القيام بها وتقديم موعدها ومنها الاضراب الطلابي الذي حدث في ١٧ كانون الأوّل ١٩٦٣ واحالة عدد من الضباط الى التقاعد، سيما القوميين منهم واعتقال البعض منهم، فاجتمع قادة الانقلاب في الرابع من شباط من تلك السنة، وحددوا موعد تنفيذ في يوم الجمعة ٨ شباط، الأمر الذي نفذ بعد ان تمت السيطرة على معسكر الحبانية والقاعدة الجوية السابعة، ينظر: غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص٤٥؛ جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ط٢، ج السادس، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٥–١٦.

(٣٣) مذكرات صبحي عبد الحميد، العراق في سنوات الستينات ١٩٦٠–١٩٦٨، دار بابل للدراسات والاعلام، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٥–٢٦.

(٣٤) ولد في آذار عام ١٩١٨، في مدينة بغداد واكمل دراسته فيها، قُبل في الكلية العسكرية قبل تخرجه من الاعدادية وتخرج منها عام ١٩٣٩، اسهم في الكثير من الأنشطة العسكرية ومنها حركة رشيد عالي الكيلاني، وحرب فلسطين عام ١٩٤٨، تخرج من كلية الاركان عام ١٩٥١، وللمدة من ١٩٥٤– ١٩٥٨ عمل مع عبد الكريم قاسم في تنظيم الضباط الاحرار الذي كان

رئيسه عبد الكريم قاسم، اسهم بنحو كبير وفعال في اسقاط النظام الملكي، توفى عام ١٩٦٦، اثر سقوط طائرته في محافظة البصرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد السلام محمد عارف، سيرته، محاكمته ومصرعه، بغداد، ١٩٨٩، ص١٥-٢٠.

([٣٥]) تم اقرار قانون المجلس الوطني للانقلاب الذي يعد أعلى سلطة تشريعية في البلاد بموجب البيان رقم (١٥) الذي صدر في اليوم الأوّل لانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وقد جاء قانونه مقتصراً على الأفكار والرؤى السياسية ولم يتضمن توضيح الاتجاه النظام السياسي في المجال الاقتصادي، إذْ اقتصر على بحث ارادة ممارسة السلطة السياسية فقط. للتفصيل عن ذلك ينظر: علي كريم سعيد، من حوار المفاهيم الى حوار الدم، بيروت ١٩٩٩، ص١٢٩؛ رعد الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٤، ص٩٠-٩١.

([٣٦]) الاشارة هنا الى التراكم المالي المتكون من الرسوم المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة وارباح منشآت القطع التجاري. ينظر: فليح حسن خلف الغزي، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٦، ص١٠.

([٣٧]) مجيد عزت، ايرادات الحكومة العراقية من النفط، مطبعة النجوم، بغداد ١٩٦٠، ص٤٤؛ سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية، المصدر السابق، ص١٣٢.

([٣٨]) القيادة القومية، مكتبة الثقافة والاعلام، لمحات من نضال البعث ١٩٤٧- ١٩٧٧، ط٤، بغداد، ١٩٨٦، ص٨٨.

([٣٩]) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٩٤-٢٩٥؛ رعد ناجي الجدة، المصدر السابق، ص١٠٠ ؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٢٢.

([٤٠]) بلغت نسبة التنفيذ في قطاع الزراعة (١٠,٦) وفي الطاقة (١٤,١) مليون دينار، فضلاً عن انخفاض المبالغ بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية والنقل والمواصلات والصيرفة. وبنسب متفاوتة. ينظر: وزارة التخطيط، المنهاج الاستثماري لسنة ١٩٦٣، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٦٤، ص١٨؛ كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين في العهد الجمهوري، الكتاب السابع، نهوض وسقوط الجمهوريتين الثانية والثالثة، دار اراس للطباعة، اربيل، ٢٠١٣، ص٢٧٦.

([٤١]) اديث وائي، ايف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥- ١٩٧٥، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، ج الثاني، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٩، ص٣٩-٤٠.

([٤٢]) ارتبط صدور تلك القرارات بالسياسة التي اتبعها الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي عد أول رئيس عربي يتبنى النظام الاشتراكي عن طريق تأميم البنوك وشركات التأميم والوكالات التجارية. ينظر: مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٣١٢؛ جعفر عباس مهدي، المصدر السابق، ص١٧٣، ٢١٦.

وللمزيد من التفاصيل عن قوانين التأميم التي صدرت عام ١٩٦٤. ينظر: خير الدين حسيب، نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في المؤسسات الاقتصادية، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥، ص١٦.

([٤٣]) الاشارة هنا الى صندوق النقد الدولي تحديداً وهو نظام نقدي اسس في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٤، وضم في وقتها (٤٤) دولة وتكون وظيفته ترتيب التسهيلات النقدية اللازمة لتمويل التجارة وتطوير التعاون الدولي النقدي لحل المشكلات المالية بين دول الاعضاء، فضلاً عن تنمية مواردها الإنتاجية وقد بلغت حصة العراق في بداية الامر (٨) ملايين دولار وارتفعت الى (٨٠) مليون دولار عام ١٩٦٥. ينظر: د.ت.و، وزارة المالية، المذكرة الايضاحية حول ميزانية الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٥ المالية، ص٨-٩؛ وزارة التخطيط، دليل المؤسسات الاقتصادية والمالية والدولية وعلاقة العراق بها، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء، بغداد، د.ت، ص٣٥-٣٦.

([٤٤]) ينظر: جميل هاشم الكاظم، الركود الاقتصادي في العراق وواقع الصناعة العراقية، دار الحرية، بغداد، ١٩٦٧، ص١٨-٢٠.

(٤٥) وزارة التخطيط الاطار التفصيلي للخطة الاقتصادية الخمسية ١٩٦٥– ١٩٦٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٩، ص١. وللتفصيل عن القانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٥، (الوقائع العراقية، الأوّل من تموز ١٩٦٥؛ (مجلة الاقتصادي)، عدد خاص، العددان (٣ و٤)، عدد خاص عن الدراسات المتعلقة بالخطة الاقتصادية الخمسية في العراق، آذار ١٩٦٦.

(٤٦) سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، النجف ١٩٧٣، ص١٨٥.

(٤٧) سعيد عبود السامرائي، سياسات المالية، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٤٨) شاكر موسى عيسى، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق، مطبعة الزهراء، الطبعة ١٩٧٧، ص٣٣.

(٤٩) ينظر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٦ و١٩٦٧، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد ١٩٦٦ و١٩٦٧، ص١٠، ١١.

(٥٠) البنك المركزي، التقرير السنوي لسنة ١٩٦٧، ص١١– ١٢.

(٥١) المصدر نفسه، التقرير السنوي لسنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩، ص٢٣ و٩٧–٩٩.

(٥٢) حميد فجر ذياب الدليمي، التطورات الاقتصادية في العراق ١٩٦٣– ١٩٦٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩، ص٢٤٥.

(٥٣) ينظر: محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق – دراسة تحليلية، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٦٩، ص٣٥٥–٣٥٦.

(٥٤) محمود محمد الحسن، محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٤٠ –١٩٦٥، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٤؛ امين هويدي، كنت سفيراً في العراق، الفرص الضائعة للوحدة العربية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص٢٠٥– ٢٠٧.

(٥٥) الاشارة هنا الى الاتفاقية مع الكويت لتزويدها بالمياه العذبة عام ١٩٦٤، ومع المملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٦٥ وبروتوكول تعديل الاتفاق الاقتصادي مع الاردن عام ١٩٦٧، ومع سوريا لتعديل اتفاق التعاون الذي وقع عام ١٩٦١، عام ١٩٦٧. ينظر: د.ك.و، وزارة المالية، الاتفاقية العراقية – الاردنية التجارية والصناعية والاقتصادية ١٩٦٤– ١٩٦٨، الملفة ١١٨/، ٤٢١٠٠، الاضبارة ٢/٤/٥٧، و ٦٠–٦٢؛ د.ك.و، وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العرق والدول الأجنبية والمنظمات الدولية ١٩٦٤– ١٩٦٨، ص١١، تسلسل ٢٤، بغداد، ١٩٧٠، ص٥، ٢٣؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٤٦.

(٥٦) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق، ١٩٢١– ١٩٨١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٧١؛ زينب عبد الحسين الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق ١٩٦٦، ١٩٦٨، دار عمان للنشر، عمان، ٢٠١٢، ص٢٦٣.

(٥٧) عقدت اتفاقيات اخرى في تلك المدة شملت الولايات المتحدة الامريكية والصين والمانيا الاتحادية والجمهورية الايطالية وفنلندا واليابان وتركيا والمانيا الديمقراطية وبلغاريا. للتفصيل عن ذلك ينظر: سنان صادق الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام عارف (شباط ١٩٦٣– نيسان ١٩٦٦)، دار مرتضى للنشر، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢١؛ مجموعة المعاهدات والاتفاقات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية، المصدر السابق، ص٥–١٥.